

أوضحت شروط دخول الأملاك العامة واحتياجات المباني الهيئة المنظمة للاتصالات تحضر لإطلاق الحزمة العريضة



من ورشة عمل الهيئة المنظمة للاتصالات

واحتياجات المباني الجديدة لخدمات الاتصالات». كما تناول خبير العمليات التقنية في الهيئة علي كرشيت مشروع مرسوم حق المرور واستخدام المجاري العامة والأملاك العامة. وتطرق مهندس الاتصالات في الهيئة رئيس عويدات إلى المواصفات الفنية المطلوبة للأبنية الجديدة كي تتواءم مع التوسيع مع شبكات الاتصالات الحديثة.

بدورها، أشارت سمر رمضان باسم المجلس الأعلى للتنظيم المدني إلى تجاوب المديرية العامة للتنظيم المدني مع ما يتطلبه تطوير قطاع الاتصالات، وإلى استعداد التنظيم لاستصدار المراسيم اللازمة إذا اقتضى الأمر. ثم عرض عضو مجلس إدارة الهيئة المنظمة للاتصالات ورئيس وحدة السوق والمنافسة باتريك عيد «مقدمة ورشة عمل شروط استخدام الأملاك العامة

التراخيص الممنوحة لمقدمي الخدمات، ونظام الإدارة والترخيص للترددات. وقال إن «خدمات الحزمة العريضة لا تتوافر الآن في لبنان بكل تقنياتها، بما فيها التلفزيون التفاعلي والفيديو كونفرنس والتحكم بالأبنية الذكية وغيرها من الخدمات». ثم أشار باسيل إلى أن الوزارة قد تكون الأكثر غنى بين الوزارات الأخرى بالنظر إلى الأصول والموجودات والشبكات التي تمتلكها.

وقال «طلبت من التنظيم المدني عبر وزارة الأشغال العامة والنقل أن تلحظ رخص البناء إنشاء صندوق خاص بخدمات الاتصالات كما هي الحال بالنسبة إلى صندوق الكهرباء»، مضيفاً «كما طلبت من شركتي «ألفا» و«أم.تي.سي.تاتش» أن تعتمدا فوق البنى الواحد هوائياً واحداً». وتحدث ممثل وزير الداخلية المدير العام للشؤون البلدية والقروية خليل حجل، الذي ركز على أهمية دور الهيئة في تطوير قطاع الاتصالات، وأهمية تعاون مختلف الإدارات الحكومية معها.

دعا وزير الاتصالات جبران باسيل إلى الاستفادة القصوى من المباني والبنى التحتية التي تملكها الوزارة، بما يسمح للقطاع الخاص بالاستفادة منها مقابل مردود إضافي لخزينة الدولة، فيما أعلن رئيس مجلس إدارة الهيئة المنظمة للاتصالات ومديرها التنفيذي كمال شحادة، أن الهيئة تعكف على إعداد دفتر الشروط لخدمات الترخيص للحزمة العريضة الوطنية، تمهيداً لإطلاق المزايمة الخاصة بها خلال الأشهر القادمة.

وجاءت هذه التصريحات خلال ورشة عمل أقامتها «الهيئة المنظمة للاتصالات»، أمس، في فندق «جفنينور - روتانا»، في سياق التحضير لإطلاق خدمات لحزمة العريضة، وتناولت توضيح شروط دخول الأملاك العامة واحتياجات المباني الجديدة في هذا الإطار، بحضور كبار مدراء الوزارة وعدد من الفعاليات السياسية والاقتصادية. وأوضح شحادة أن مجلس إدارة الهيئة أقر في ١٠ شباط الجاري نظام